

الوضع الراهن للمدرسة الجزائرية عوامل النجاح وأسباب الفشل في البكالوريا

ملخص

تعدّ المدرسة إحدى المؤسسات الاجتماعية التي تلعب دورا بارزا في تطوير المجتمع وتنميته، ونجاح هذه المهمة مرهون بقيام حوار بين المدرسة والمجتمع من خلال فتح باب التفاعل مع مشكلاته وقضاياها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية... هذا الحوار يساعد المدرسة على أداء دورها المتمثل في المساهمة في تطوير المجتمع من خلال تكوين الإطارات التربوية وتزويدهم بقاعدة معرفية وعلمية تمكنهم من المساهمة الفعلية في ذلك التطوير، وبالتالي خدمة المجتمع.

أ. لبنى زعرور

كلية العلوم الإنسانية
والعلوم الاجتماعية
جامعة الجزائر 2
الجزائر

إضافة إلى ذلك يساعد ذلك الحوار المدرسة على تحسس مشكلات المؤسسات الاجتماعية الأخرى والعمل على إيجاد حلول لها من خلال البحث التربوي الذي ينجزه أساتذة المدرسة وطلبة الدراسات العليا.

مقدمة

تعدّ المدرسة مؤسسة اجتماعية أكاديمية وعلمية تعليمية وتربوية ثقافية، أنشأها المجتمع لخدمته حيث تقع على عاتقها مهام رائدة، وأدوار عليا ينبغي أن تحققها في المجتمع. فهي مؤسسة تؤثر وتتأثر بالجو الاجتماعي المحيط بها، فهي من صنع المجتمع من ناحية، ومن ناحية أخرى هي التي تقوم بمهمة تخريج قيادته الفنية والمهنية والسياسية والفكرية. من هذا المنطلق، ينظر إل المدرسة على أنها جسر ينتقل عبره معظم أفراد المجتمع من الحياة العادية البسيطة إلى الحياة العملية المعقّدة فيسهموا حينئذ في خدمة أمتهم من خلال ما حصلّوه من زاد معرفي.

Résumé

De nombreux maux rongent notre société. L'école peut contribuer à y remédier, en assumant une mission de dialogue avec son environnement immédiat, en plus de son rôle pédagogique traditionnel

إن المدرسة تخدم المجتمع من خلال تكوين الإطارات ذات المهارات التربوية العليا والمؤهلة

لتوظيف المعرفة التربوية في حل المشكلات المجتمعية، وإحداث التقدم الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي والمدرسة تخدم

المجتمع كذلك عن طريق البحث التربوي وتوظيفه لإحداث الرقي الاجتماعي(1) زيادة على هذا تلعب المدرسة دورا تثقيفيا اجتماعيا ووطنيا وذلك من خلال تثقيف المواطنين وتحفيزهم على الإبداع والتجديد والتأليف، من خلال نشرها للأعمال التربوية والثقافية وتنظيمها للدورات التدريبية وعقدتها للملتقيات التربوية والمهرجانات الثقافية، وإقامة شراكة مع المجتمع بواسطة اتفاقيات التعاون مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى.

من هذا المنطلق يمكن النظر إلى المدرسة على أنها أداة أساسية من أدوات التنمية فهي ثروة لا تقدر بثمن. ونتيجة لقناعتنا الراسخة بالدور الذي تلعبه المدرسة داخل المجتمع يمكننا القول: إن أردت أن تبني لسنة فابن مصنعا وإن أردت أن تبني للمستقبل فابن جامعة توكل لها مهمة حل مشاكل وهموم المجتمع، ومعرفة احتياجات سوق العمل، وبالتالي تحديد نوع المهارات والخبرات الفنية التي يحتاجها المجتمع والتي توكل لها مهمة تطويره اجتماعيا واقتصاديا وعسكريا . في هذا السياق يقول بسمارك إن المعلم الألماني هو الذي مكن من احتلال باريس، وليس الجيش. وفي ذلك إشارة إلى الدور الذي لعبه المعلم الذي هو أصلا نتاج المدرسة. أكثر من هذا يمكن القول أن المدرسة ومراكز البحث هي التي مكنت أمريكا من احتلال العراق، فهذا الغزو كما يعلم الجميع لم يتم بأسلحة تقليدية بل تحقق باستخدام أسلحة جد متطورة، أنتجتها عقول المدرسة الأمريكية ومراكز البحث. وإذا كان هذا واقع المدرسة الأمريكية فما هو واقعها عندنا؟

هل تلعب دورا مهما في تنمية المجتمع من خلال منتوجها ؟ أم أنها تبقى بعيدة عن تطلعات المجتمع وتحديات العصر؟ سوف نحاول الإجابة عن هذه الأسئلة من خلال تقديم رؤية موضوعية لواقع المدرسة الجزائرية.

المدرسة والمجتمع

لقد ورثت الجزائر عن الاستعمار الفرنسي مجتمعا منهارا على جميع الأصعدة وكان لزاما على الدولة الجزائرية الحديثة تطويره من خلال وضع عدد من الإستراتيجيات والبرامج، ومن بين تلك الإستراتيجيات بناء المدارس والثانويات، فناعة منها بالدور الذي تلعبه المدرسة في العملية التنموية .

إن هذا الانتشار الجغرافي الواسع للمؤسسات التربوية الجزائرية واتصال الجامعات بمجتمعاتها ينتظر منه تقديم مجموعة من الأدوار والخدمات للمجتمع خصوصا في ظل التطورات التي عرفها المجتمع الجزائري، فهذه المؤسسات مطالبة بوضع كل إمكانياتها المادية والبشرية لخدمة المجتمع بنوعيه العام والخاص وينتظر من المدرسة أيضا معرفة الاحتياجات العامة للمجتمع، وترجمتها إلى نشاط تعليمي في المجتمع المحلي الذي توجد فيه المدرسة، ونعني بهذا اختلاف الخدمات التي تقدمها كل جامعة وذلك لاختلاف البيئة الاجتماعية المحلية واختلاف احتياجاتها ومشكلاتها

وخصوصياتها الاجتماعية.

إن أهم المسلمات التي تقوم عليها العلاقة بين المدرسة والمجتمع ذلك الترابط الوثيق بينهما حيث يخدم كل واحد منهما الآخر ويكمّله، وهذه العلاقة ليست ثابتة بل متغيرة، حيث تتدخل العديد من الظروف والتغيرات العالمية والوطنية والمحلية في فرضها وتحديدها، ذلك أنّ المجتمع يغير من حاجاته ورغباته تبعاً لظهور حاجات جديدة، وهو ما يفرض على المدرسة الاستجابة لها، وهذه الحاجات قد تتعلق بمشاكل البيئة أو الصحة أو الخدمات أو بعض الرغبات التي ليست من اهتمامات المجتمع السابقة.

فإذا كانت الظروف السائدة خلال السنوات الأولى من الاستقلال سواء الاجتماعية منها أم السياسية أم الاقتصادية هي التي دفعت بالدولة إلى التحديد المسبق للعلاقة بين المدرسة والمجتمع، فإنّ هذه العلاقة قد أصبحت غير محددة مسبقاً في ظل التحولات العالمية الراهنة وفي ظل التحولات السياسية والاقتصادية التي مر بها المجتمع الجزائري، بل وفي ظل تسارع وتيرة العولمة، بل إنّ هذه العلاقة صارت تخضع لعملية مساومة، حيث يحاول كل طرف أن يفرض نفسه على الآخر من خلال رؤيته الخاصة ومن هنا أمكن طرح التساؤل الآتي: هل المدرسة تمتلك القوة التي تمكنها من قيادة المجتمع؟

إن قوة المدرسة تتجسد فيما يلي:

- قدرة أساتذتها على تلقين المعرفة وتزويد خريجها بالكفاءة التربوية التي تمكنهم من فرض أنفسهم داخل المجتمع .
- قدرة خريجي المدرسة على إحداث التغيير داخل المجتمع وفرض أنفسهم مما يكسبهم احترام وتقدير الفئات الاجتماعية الأخرى .
- النوعية الرفيعة والكمية الهائلة للبحث التربوي الذي تنتجه المدرسة الجزائرية ومراكز البحث وقدرته على تطوير المجتمع وحل مشكلاته.
- قدرة المدرسة على تلبية حاجيات سوق العمل الآنية والمستقبلية بالإطارات المؤهلة علمياً وعملياً بشكل يتناسب وطبيعة تغير المهن.

إن هذه النقاط تعدّ بمثابة منتوجا للجامعة فقوتها تتوقف على قوة ذلك المنتوج الذي يمكنها من فرض نفسها داخل المجتمع وأداء دورها الكامل في عملية التغيير الاجتماعي وبالتالي خدمة المجتمع (2)، ولا يتم ذلك بدون تحقيق التفاعل بين المدرسة والبيئة الاجتماعية. وقد اعترف الكثير من المنظرين والمربين والسياسيين، بوجود وجود علاقة إيجابية وقوية بين المدرسة والمجتمع، لأن المدرسة تقوي المهارات وروح الابتكار عند الفرد، حيث ينتظر منها أن تلعب دوراً فعالاً في عملية الرقي الاجتماعي، وتحسين أوضاع الطبقات الفقيرة من السكان وخلق فرص العمل للأفراد، والرفع من مستوى معيشتهم.

لا ينتظر المجتمع من المدرسة اكتفاءها بمهمة تخريج الكفاءات العلمية والمهارات

الفنية فحسب بل يصبو إلى رؤيتها تقوم بدور أكبر وأهم يتمثل أساسا في محاولتها رصد مشاكله وتحديد حاجياته لتقوم بعدها بتقديم أفضل الحلول وأنجع المقترحات لحل تلك المشاكل وإلا يصير وجودها وعدم وجودها سببان. فالمدرسة هي التي يجب أن تؤثر في المجتمع، بل يفترض أن تقوده ولا تخضع لهيمنتها ولا يتأتى ذلك إلا بتحملها لمسؤولية إنمائه.

إن نجاح المدرسة في أي مجتمع من المجتمعات مرهون بمدى تفاعلها معه والاقتراب منه، وهذا ما يمكنها من كسب القوة التي تستطيع من خلالها قيادة المجتمع.

غير أن النظرة الأمبيريقية النقدية لواقع المدرسة الجزائرية يدفعنا إلى القول أن ميزان القوة في تلك العلاقة التفاوضية بين المدرسة والمجتمع ليس في صالحها لمجموعة من الأسباب يمكن إبرازها في النقاط الآتية:

- حصار المدرسة للمجتمع:

إن المهمة الأساسية للجامعة تتمثل في خدمة المؤسسات الاجتماعية الأخرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية...، والكل يعلم أن الكثير من تلك المؤسسات تعرف مشاكل تقف عائقا أمام تطورها. غير أن هذه المؤسسات لا تبادر بالاتصال بالمدرسة ومراكز البحث وعرض مشكلاتها على الطلبة والباحثين لاتخاذها مواضيع للدراسة وإيجاد الحلول لها وهذا ما يمكن أن نسميه بحالة اللاحوار بين المدرسة والمجتمع.

إن انعدام الحوار بين المدرسة والمجتمع يقف عائقا أمام دراسة الكثير من المواضيع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية...، وهو ما يؤدي حتما إلى التقليل في أداء إنتاجية هذه المؤسسات، كما يؤدي إلى اتساع الفجوة بين المدرسة والتحديات المجتمعية المتزايدة، ويقلل من الخدمات التي تقدمها المدرسة للمجتمع. هذه الوضعية تزيد من الشكوك المجتمعية في قدرة المدرسة الجزائرية على تطوير القطاع الصناعي والإنتاجي والخدماتي داخل المجتمع.

إن الوضعية السليمة هي انفتاح المدرسة والمجتمع على بعضهما البعض، وإيجاد جسور للتواصل بينهما مما يسهل من ربط البحث التربوي باحتياجات القطاعات الإنتاجية والخدماتية وتبادل المعلومات بينهما كما هو الشأن في المجتمعات الغربية التي أدركت قيمة الحوار بين المدرسة والمجتمع.

ويعدّ إغلاق الكثير من المؤسسات الاجتماعية أبوابها أمام الطلبة والباحثين تعبيراً على عدم اعتراف تلك المؤسسات بمنتوج المدرسة وكفاءاتها⁽³⁾ خير دليل على انعدام ذلك الحوار، فالكثير من المؤسسات الاقتصادية تفضل الخبرة والاستشارة الأجنبية على الوطنية، كما تستعين بمكاتب الدراسات الأجنبية وإطاراتها على حساب الكفاءات الوطنية.

هذا الحصار الذي فرضه المجتمع على المدرسة أضعف من مكانتها داخل المجتمع. وللتغلب على هذه الوضعية يجب على المدرسة الجزائرية مراجعة أهدافها وهيكلها على النحو الذي يتوافق مع جذرية التحولات ومغازيها، إذ أن التطورات السريعة والمتسارعة في التكنولوجيا ومطالب السوق مصحوبة بالطبيعة المتغيرة للتكوين الاجتماعي الجزائري تقتضي اتساعا ومرونة في المهارات والتوجهات أكبر بكثير من ذي قبل⁽⁴⁾. زيادة على هذا ينتظر من الطالب والأستاذ الجامعي والباحث كسر طوق الحصار الذي حاول المجتمع فرضه على المدرسة وبالتالي كسر انغلاق المجتمع على نفسه من خلال دراسات علمية موضوعية تكسب المدرسة قوة علمية، تساعدها فيما بعد على فرض نفسها على المؤسسات الاجتماعية الأخرى وبالتالي المساهمة الفعلية في إحداث التغيير الاجتماعي .

إن تطور المجتمعات الغربية لم يأت من العدم، بل جاء نتيجة مجهودات كبيرة قامت بها المؤسسات الجامعية انطلاقا من رصد احتياجات المجتمع، وهذا خلاف مؤسساتنا التعليمية التي نأت عن الواقع الاجتماعي وهذا باعتراف رئيس الجمهورية الذي دعا في افتتاحه للموسم الجامعي 2001-2002 إلى ضرورة اهتمام المدرسة بمشكلات المجتمع، مثل مشاكل الماء، الصحة، البيئة، الغذاء، والأمن... وأشار إلى أن المدرسة مطالبة بتزويد المسؤولين السياسيين بالأفكار والتحليلات والاقتراحات التي تثير اختياراتهم السياسية، كما يجب عليها أن تسبق الأحداث و تمهد الطريق نحو المستقبل⁽⁵⁾. كما أورد قائلا « يجب على المدرسة أن تنصت إلى متطلبات المجتمع وتولي أهمية خاصة للمؤسسات الاقتصادية⁽⁶⁾ ».

إن هذا الاعتراف الرسمي الصادر عن رئيس الجمهورية يعدّ بمثابة دعوة إلى حوار حقيقي بين المدرسة والمجتمع وكسر ذلك الحصار الذي يفرضه المجتمع على المدرسة حيث وقف عائقا أمام دراسة بعض المواضيع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والدينية، والنظر إلى المدرسة على أنها تمكن من كشف ضعف المؤسسات المجتمعية؛ فالبورجوازية الجديدة التي ليس لها جذور تاريخية تحاصر المدرسة لكي لا تتمكن من معرفة طريقة كسبها وإدارتها لتلك الثروة كما أنّ اللصوص ومتعاطو المخدرات والمساجين يرفضون أن تكون تصرفاتهم وسلوكياتهم في موضع تقويم بل ويرفضون الإفصاح عن أعمالهم حتى لا يسهل غزوهم من طرف أجهزة الدولة⁽⁷⁾.

كما ترفض المؤسسات الاقتصادية والصناعية والتجارية من جهتها أن تكون إدارتها في موضع تقويم علمي.

لقد تعددت العوامل التي أوصلت الوضع إلى ما هو عليه و يمكن ذكر بعضها على النحو الآتي:

- عدم معرفة المدرسة للطلب الاجتماعي.
- تزويد المدرسة للمجتمع بإطارات يغلب عليها التكوين النظري .

- عدم مسابرة التكوين الجامعي للتطور التقني الذي يعرفه المجتمع.
- غياب البحث التطبيقي الذي يسعى إلى دراسة مشكلات المجتمع و مؤسساته والعمل على حلها.

- البحث التربوي:

البحث التربوي من القضايا الأساسية التي نالت اهتمام العديد من بلدان العالم النامي والمتطور على حد سواء، حيث بذلت مجهودات كبيرة في سبيل الرفع من مستوى أداء الباحثين، ونتيجة لأهميته في حياة الدول أصبح من أولوياتها بل ومن المطالب القومية في جميع السياسات العامة في سائر المجتمعات البشرية. هذه الأخيرة تعلق آمالا كبيرة على مؤسساتها الاجتماعية لكي تلعب دورا في تطويرها ورفيها ومن بين تلك المؤسسات الاجتماعية الجامعات التي تقوم بعدة وظائف لصالح المجتمع.

ويعد البحث التربوي أحد الوظائف الأساسية الرئيسية للجامعة، وهو منتج لا يقدر بثمن نتيجة الحاجة المجتمعية الماسة إليه خصوصا في وقتنا الراهن الذي يعرف سباق عالمي محموم للوصول إلى أكبر قدر ممكن من المعرفة الدقيقة المؤدية إلى رفاهية الإنسان وتقدمه الاجتماعي.

يعدّ البحث التربوي ركنا أساسيا من أركان المعرفة الإنسانية في كافة ميادينها، كما أنه السمة البارزة للعصر الحديث. وأهميته ترجع إلى أن الأمم أدركت أن تطورها وازدهارها يعودان إلى قدرات أبنائها التربوية والفكرية. من هذا المنطلق أعطت الأمم عناية كبيرة للبحث التربوي، فزودت القائمين عليه بالوسائل المادية والبشرية على اعتبار أن الدول المدركة لأهمية البحث التربوي ترفض أي تقصير، لأنها تعتبر نتائج البحوث التربوية هي الدعامة الأساسية لنموها وتطورها.

ويمكن القول أن البحث التربوي في وقتنا الراهن أصبح واحدا من المجالات المهمة التي تجعل الدول تتطور وتتغلب على كل المشكلات التي تواجهها بطريقة علمية كما يسهم في العملية التجديدية التي تعرفها المجتمعات التي تحاول بلوغ السعادة والرفاهية الاجتماعيتين فتطور الدول الصناعية وسيطرتها على الأسواق العالمية مرده إلى نجاحها في تسخير البحث التربوي لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال رسم سياسات علمية وتقنية فعالة وشاملة، تعززها استثمارات مالية ضخمة توجه للبحث التربوي.

إن المنتبغ لدور الجامعات الجزائرية في مجال البحث التربوي، يرى أن هناك اهتماما سواء كان على مستوى الدولة أم على مستوى الوحدات التربوية في تلك المؤسسات الجامعية، إلا أن هذا الاهتمام لم يصل حتى الآن إلى مستوى طموحات خططنا التنموية، فهناك الكثير من التصورات والتساؤلات التي تطرحها تلك الخطط لم تجد طريقها بعد للبحث والدراسة، كما يوجد الكثير من القضايا التربوية والاجتماعية و الاقتصادية والنفسية مازالت تبحث عن حلول علمية.

إن أغلب البحوث التي تنتجها المدرسة الجزائرية هي عبارة عن دراسات جامعية قدمت لنيل شهادة علمية أو ترقية أكاديمية، وبعدها تأخذ تلك الدراسات- وللأسف- طريقها التقليدي المعتاد إلى رفوف المخازن، وبدلاً من تحويلها إلى خطط عمل ومشروعات على أرض الواقع يطويها النسيان بل ويكتسحها الغبار والأترية، هذه البحوث والدراسات القيمة وعلى قلتها في المجالات التربوية والصناعية التي تملأ مخازن المكتبات الجامعية الجزائرية هي عبارة عن ولائم مجانية للقرصنة، ولو تم تطبيقها لغيرت الكثير من الأشياء وعالجت الكثير من المشكلات، وهذا يعود إلى غياب آليات وقنوات لتحويل تلك الدراسات إلى الواقع التربوي على عكس الجامعات الغربية.

إن مساهمة المدرسة في تطوير المجتمع لا يقاس بعدد الجامعات ولا بعدد الطلبة والأساتذة، بل يقاس بعدد البحوث التربوية الجادة، وهذا ما أعتقد أن المدرسة الجزائرية تعانيه. والكثير منا يطرح عليه الطلبة مسألة النقص الفادح للإنتاج التربوي الجزائري ولا بد من الاعتراف بذلك النقص. أين البحوث التي تناولت المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها الجزائر؟ أين هي الدراسات التي تناولت الأسباب التي أوصلت المجتمع الجزائري إلى ما هو عليه؟

إن حوالي 80% من إنتاج أساتذة المدرسة الجزائرية هي عبارة عن كتب تحاول أن تعرف ببعض الفروع التربوية وطرق البحث فيها ونظرياتها، أو هي عبارة عن ترجمة للمعرفة التربوية الأجنبية، وبعض الدراسات الميدانية التي قدمت لنيل شهادة علمية والكثير منها عبارة عن دراسات قطاعية أو محلية (بحوث، أجريت في مؤسسات، قرية، مصنع، مدينة) و نادراً ما يحاول القائم بهذه الدراسة ربطها بسياقها المجتمعي العام (8). وهو مؤشر قوي على تدني كفاءة المدرسة الجزائرية، وقلة إنتاجيتها المعرفية، مما أدى إلى ضعف عاندها الاجتماعي، وهذا ما أفقد المدرسة قوتها في التغيير داخل المجتمع.

فرغم وجود العديد من الباحثين والأساتذة وطلبة الدراسات العليا، إلا أن قلة إنتاجهم التربوي والمعرفي جعل هذا الوجود هامشياً، وجعل فاعليتهم في التأثير على المجتمع محدوداً إن لم يكن منعدماً. إن هذه الوضعية غير الصحية وغير الطبيعية التي يمر بها البحث التربوي في الجزائر لا تتعلق على الإطلاق بمحدودية القدرة التربوية للأستاذ أو الباحث أو حتى الطالب، كما لا يعني عدم وجود باحثين نوابغ في الجزائر، أو تخلف الإنسان الجزائري وعدم قدرته على مواكبة التطورات التربوية والتكنولوجية الحديثة، والدليل على ذلك أن الأساتذة والباحثين الجزائريين استطاعوا أن يفرضوا أنفسهم في الجامعات ومراكز البحث الغربية.

وهذا دليل على أن الباحث الجزائري يستطيع أن ينتج وينافس في مجال البحث التربوي إذا ما توافرت لديه البيئة التربوية والاجتماعية الصالحة والمناسبة مع البيئة البحثية الضرورية للقيام بالبحث التربوي.

إن هذه الوضعية الصعبة التي يمر بها البحث التربوي في الجزائر ليست سرمدية، بل

هي حالة ظرفية مؤقتة يمكن تجاوزها بتضافر جهود مختلف المؤسسات الاجتماعية للتغلب على أهم الأسباب التي تقف عائقا أمام تطور البحث التربوي، وهذه الأسباب مرتبطة بعناصر البحث التربوي وتمثل في : كلام مبنور

خاتمة

إن حاجة المجتمع الجزائري إلى المدرسة شيء ضروري ومؤكد، فهو يحتاج إلى المعرفة التربوية والإطارات البشرية والبحث التربوي قصد توظيفهم لغرض تطويره وترقيته.

غير أن الطريقة أو الشكل الذي تعمل به المدرسة الجزائرية الآن لا يصب في مصلحة المجتمع الذي عرف تغيرات وتطورات مختلفة في جميع الميادين، وهذا ما أدى وسيؤدي مستقبلا إلى تغيير في طبيعة المهام المطلوبة من المدرسة تماشيا مع التحولات الكمية والكيفية التي يعرفها المجتمع، فهي مطالبة بأن تواكب الاقتصاد الجديد وهو اقتصاد عالمي بحيث أصبح الاستثمار والإدارة والاتصال والأسواق والمعلومات... يتم تنظيمها خارج حدود الوطن.

من هذا المنطلق أصبحت المدرسة الجزائرية مطالبة أكثر من أي وقت مضى بمواكبة هذه التغيرات وهو ما يتطلب منها مراجعة أهدافها و هياكلها على النحو الذي يتوافق مع جذرية هذه التحولات ومغزاها (10). ولا يتحقق ذلك إلا من طريق إعادة النظر في فلسفتها وبرامجها ووظائفها وذلك قصد بلوغ المطالب التي تملئها التنمية، وكذا إشباع رغبات الأفراد داخل المجتمع.

في ضوء ما تم تناوله سابقا، يمكن إلى أن نخلص إلى أن أزمة المدرسة الجزائرية تكمن في علاقتها بالمجتمع وسوق العمل على وجه الخصوص. فمنذ التسعينات عانت الكثير من المؤسسات الاقتصادية عددا من المشكلات وتراجع أدائها وإنتاجيتها مما زاد الفجوة بين المدرسة والمؤسسات الاجتماعية نتيجة عدم تقديم المدرسة لخدمات تعود بالنفع على تلك المؤسسات، مما زاد الشكوك في قدرة المدرسة على التطوير والتغيير داخل المجتمع.

لقد أصبحت تكلفة المدرسة وجودة منتوجها أهم المسائل المطروحة للنقاش على المستوى الأكاديمي والسياسي والاجتماعي نتيجة التناقض الصارخ بين الميزانية الضخمة المرصودة لقطاع التعليم العالي في مقابل غياب الدور الحي الفعّال للجامعة في مجتمعها بوصفها مركزا للبحث التربوي تتضح من خلاله معالم التغيير وترسم فيه خطط التقدّم والرقي .

وفي ضوء هذا الواقع لا بد لنا أن نعترف بأن نمونا الاقتصادي بل بقاءنا ذاته مهدد للغاية ما لم نعمل بجدية وبفكر جديد وجهد فعال على تغيير أحوالنا لتلائم الواقع العالمي الجديد في عالم لا بقاء فيه إلا للأقوى علميا وتكنولوجيا واقتصاديا، ولا يتحقق ذلك إلا بالمشاركة الفعّالة للجامعة في مهمة التنمية والتطوير، عن طريق منتوجها المتمثل في نوعية خريجها وبحوثها التربوية التي ستحدث لا محالة بجودتها نقلة

نوعية في المحيط المجتمعي، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال خلق رؤى وروح جديدة واستعادة الثقة في المدرسة الجزائرية لتمكينها من قيادة المجتمع وليس هذا بمستحيل.

المراجع

- 1- ابراهيم عبد الرافع السمدوني، سهام ياسين أحمد، تفعيل دور هيئة التدريس المصرية في مجال خدمة المجتمع، مجلة التربية، كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد 127 أكتوبر 2005، ص17.
- 2- محمد منير مرسي، التعليم الجامعي المعاصر قضاياها واتجاهاته، دار النهضة المصرية، القاهرة 1977، ص 24.
- 3- عنصر العياشي، سوسولوجيا الديمقراطية والتحرر بالجزائر، مركز البحوث العربية القاهرة ط1، 1999، ص 155.
- 4- التهامي ابراهيم، أية جامعة تحتاج الجزائر في ظل عولمة القرن الحادي والعشرين، مجلة الباحث الاجتماعي، قسم الاجتماع جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر العدد 04 أبريل 2003، ص51.
- 5- صالح فيلاي، ملاحظات عامة حول سياسات ديمقراطية التعليم، البحث التربوي والجزائر، مجلة الباحث الاجتماعي، قسم علم الاجتماع جامعة منتوري قسنطينة الجزائر، العدد 05، جانفي 2004، ص82.
- 6- نفس المرجع ص82.
- 7- عنصر العياشي، أزمة أم غياب علم الاجتماع، مجلة المستقبل العربي عدد 137، جوان - جويلية 1990، ص ص37-39 .
- 8- عنصر العياشي، أزمة أم غياب علم الاجتماع، مرجع سابق، ص43.
- 9- محمد رشيد الفيل، البحث والتطوير والابتكار التربوي في الوطن العربي في مواجهة التحدي التكنولوجي والهجرة المعاكسة، دار مجدلاوي، عمان الأردن ط1 2000، ص51.
- 10- التهامي ابراهيم، مرجع سابق ص51.